

شكر وتقدير...

يتوجه رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني بالشكر إلى جميع من ساهم في إنجاح ورش العمل إعدادا وحضورا، وإلى كل من ساهم في صياغة هذه الورقة، ونخص بالذكر:

- مركز البحوث للتنمية الدولي - كندا (IDRC)؛
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)؛
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛
- الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية (SDC)
- السفارة النروجية في لبنان؛
- المستشارين والخبراء (بالترتيب الأبجدي): الأستاذ أديب نعمة، الأستاذ خالد أبو حيط، الأستاذة ربي الصمد، والسيدة رلى الرفاعي، الأستاذ زياد الصايغ، الدكتور عبد اللطيف صادق، الأستاذ نديم شحادة.

كما يتوجه بالشكر للأمانة العامة لمجلس الوزراء، برئيسها وجميع مديرياتها، وإلى أعضاء اللجنة الوزارية، ونخص منهم ممثل وزارة العدل، القاضي محمد فواز، من هيئة التشريع والإستشارات على إعدادة مشروع القانون المقترح.

وأخيرا، كل التقدير والعرفان للفريق التقني العالي الكفاءة على الجهد الذي بذله وعلى تعاونه المخلص خلال فترة توليه رئاسة لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني.

نحو سياسة وطنية موحدة حول اللاجئين الفلسطينيين
ورؤية مستقبلية للجنة الحوار اللبناني الفلسطيني

- .I تقديم
- .II العلاقات اللبنانية- الفلسطينية: نظرة شاملة
 1. تواريخ مفصلية
 2. بدايات لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني في عام 2005
 3. لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني بعد عام 2006
 4. نجاحات لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني
 5. لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني بعد عام 2013
- .III مشروع قانون إنشاء الهيئة العليا لشؤون اللاجئين الفلسطينيين
- .IV الهيكل التنظيمي العام للهيئة العليا لشؤون اللاجئين الفلسطينيين
 1. مصلحة التخطيط
 2. مصلحة التنفيذ

في أواخر شهر حزيران من عام 2012، استدعاني دولة رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي، إلى مكتبه في السراي الحكومي، طالبا إلي تولي رئاسة لجنة الحوار اللبناني- الفلسطيني في رئاسة مجلس الوزراء، بعد استقالة الصديق السفير عبد المجيد قصير، شارحا لي أهمية الدور الذي من الممكن أن يلعبه رئيس اللجنة على المستوى الوطني وعلى مستوى العلاقات اللبنانية - الفلسطينية وعلى مستوى علاقات لبنان الدولية. ورغم معرفتي الأبعاد السياسية للصراع العربي الإسرائيلي وموضوع فلسطين، إلا أنني كنت أجهل آلية العلاقات بين الدولة اللبنانية واللجائن الفلسطينيين الموجودين في لبنان؛ وكنت أتهيب تولي هذا الملف، لشدة تعقيداته وتشعباته، والتراكم التاريخي السلبي لشتى أنواع الخلافات اللبنانية- الفلسطينية. ولكي أكون أكثر دقة وشفافية، لم أكن قادرا على تحديد موقع لجنة الحوار على خارطة التقريرية؛ لا بل وحتى الإستشارية للدولة اللبنانية. في نيسان 2013، وحين تقدم رئيس الحكومة باستقالته، تقدمت باستقالتي من رئاسة اللجنة.

على الرغم من التنحي، لمست لدى الرئيس ميقاتي حرصا شديدا على الإستمرار في بذل أقصى الجهود سواء على مستوى متابعة القضايا التي تعني اللجائن الفلسطينيين، أو على مستوى متابعة تطوير آليات العمل بما ينسجم وأهمية الدور المنوط بلجنة الحوار. من هنا، إنكبنا على إعداد خارطة طريق تأسس اللجنة وتمنحها تفويضا جديدا، واضعين نصب أعيننا، في صياغة هذا التفويض، ما يحمي لبنان أولا من كم المخاطر الهائل الناتج عن هذا الملف ويحمي الفلسطينيين الموجودين في لبنان من كل تمييز أو تهديد أو تهميش، ويمنع استغلال الحاجات والعوز في أعمال تخل بأمن لبنان وأمن الفلسطينيين أنفسهم.

إن هدفنا هو وضع أطر تعامل الدولة اللبنانية مع النازحين واللجائن الذين عليهم واجبات ولهم حقوق. أنا أعلم أن كم التشابكات في هذا الملف يفوق الوصف والشرح، والإنقسامات اللبنانية والفلسطينية حول القضايا والمطالب المتبادلة تفوق القدرة على الإستيعاب، بيد أنني مؤمن أن أحدا لا يمكن أن يظل عاجزا عن معالجة المشكلات التي لا تؤثر على مجتمعه برمته فحسب، بل وعلى دولته ووجودها كما يظهر لنا التاريخ القريب.

وكي نبدأ بصياغة الحلول، لا بد لنا من تشريح المشاكل وفكفكة العقد وحلها عقدة عقدة وصولاً إلى ما يصبو إليه اللبنانيون من بسط سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية وإيجاد حل لوضع السلاح الفلسطيني مما يمكن الدولة من ممارسة حقها في السيادة على المخيمات. كما أنه لا بد من ضمان حقوق اللاجئين الفلسطينيين في بيوتهم وأرزاقهم ومخيماتهم وحماية أمنهم، ومعاملتهم معاملة تتوافق مع شرائع حقوق الإنسان والقانون الدولي على قاعدة الفصل بين الملفات وعدم الربط بينها، مما يتيح للدولة اللبنانية التخلص من الضغوط الدولية عليها في هذا الإطار بحيث تبدأ الدولة اللبنانية بعد تنظيم ملفاتها، واعداد خططها بالضغط على المجتمع الدولي للإيفاء بالتزاماته بل وبصياغة التزامات جديدة على رأسها ضمان المجتمع الدولي للبنان والفلسطينيين على أرضه "حق العودة" ورفض التوطين، كما يسمح بوضع آلية لتنفيذ مقررات طاولة الحوار اللبناني حول السلاح الفلسطيني بما يتوافق مع الشرعية والسيادة اللبنانية على كامل أراضيها.

فلبنان يعتبر أن العقدة الأساس تكمن في التوطين وهذا حقه الطبيعي، أما الفلسطينيون فيعتبرون أن حقوقهم الانسانية في لبنان لم ترقى بعد الى المستوى المقبول مقارنة بالدول المضيفة الأخرى كسوريا والأردن.

إننا، في لبنان اليوم، نبذل جهوداً مخلصاً من أجل تحسين ظروف اللاجئين الفلسطينيين الحياتية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية؛ دون أن يغيب عن بالنا أن الحل الجذري لهذه القضية الناجمة أصلاً عن الإحتلال الإسرائيلي الغادر لأرض فلسطين إنما يقع على عاتق المجتمع الدولي وكل المرجعيات والقوى المساندة لحقوق الشعوب المرتكزة على مبادئ العدالة والمساواة والكرامة وتطبيق قرارات الأمم المتحدة وعلى الأخص القرار 194 منها.

ولكي نرتقي إلى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقنا في التعامل مع هذا الوضع الشديد الحساسية وطنياً وإنسانياً وأخلاقياً، لا بد من الإرتقاء بمستويات العمل من خلال تفعيل الأداء، وتطوير الآليات التنظيمية والإدارية والتنفيذية، بما يضمن مراكمة الإنجازات من خلال التقدم بثبات في حلحلة المشكلات العالقة، وبما يكفل توفر الجهوزية اللازمة والمناسبة للبنان في مواجهة التدايعات التي قد تنجم عن أي تطور مستقبلي في مسار القضية الفلسطينية.

خلدون الشريف

رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني

II. العلاقات اللبنانية- الفلسطينية: نظرة شاملة

1. تواريخ مفصلية

تحكمت بالعلاقات اللبنانية الفلسطينية عدة عوامل متشابكة تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية، ووطنية وقومية واقليمية ودولية. وفي صميم التفاعل اللبناني الفلسطيني مع كل هذه العوامل، كانت الحسابات الآنية والتكتيكية، في غالب الأحيان، هي التي تحدد التوجهات والقرارات والسلوكيات المتبادلة، الأمر الذي جعل الملف اللبناني الفلسطيني معقدا ومتفجرا في معظم الأحيان. وعلى الأساس المذكور، ومنذ حدوث النكبة في العام 1948 وحتى اليوم، شهدت العلاقات اللبنانية الفلسطينية العديد من المحطات البارزة، التي طبعت تلك العلاقات وأثرت عميقا في تحديد اتجاهاتها. وقد إرتأينا، لأغراض بحثية وعملية، تحديدها وتوصيفها من خلال جولة بانورامية تاريخية، تبين الأحداث السياسية والأمنية والإتفاقيات والقرارات المتصلة بالوجود الفلسطيني في لبنان.

التاريخ	الحدث
1948	نزوح حوالي مئة وسبعة عشر ألف فلسطيني إلى جنوب لبنان إثر النكبة وعلان دولة إسرائيل.
1949	توقيع إتفاق الهدنة بين لبنان والإحتلال الإسرائيلي.
1950	بدء عمل منظمة الأونروا بعد إقرار تشريعاتها في اللجنة العامة للأمم المتحدة.
1950	إنشاء الدولة اللبنانية لـ "اللجنة المركزية لشؤون اللاجئين"
1956	وصول خمسة آلاف فلسطيني إلى لبنان نتيجة العدوان الثلاثي على مصر
1959	إنشاء "إدارة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في وزارة الداخلية والبلديات" اللبنانية.
1960	إنشاء "الهيئة العليا للشؤون الفلسطينية".
1962	صدور قرارين عن وزير الداخلية ينظمان إقامة وعمل اللاجئين الفلسطينيين باعتبارهم فئة من الأجانب، عليهم الحصول على إذن عمل قبل مزاوله أي مهنة.

1964	تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية.
1965	إنطلاقة الكفاح المسلح.
1966	أول إشتباك مسلح بين المنظمات الفلسطينية والجيش اللبناني.
1966	توقيع لبنان بروتوكول الدار البيضاء مع تحفظات ثلاثة.
1967	الهجرة الثالثة: إسرائيل تحتل الضفة والقطاع.
1969	توقيع اتفاق القاهرة بين منظمة التحرير والدولة اللبنانية. وقد شكل هذا الحدث علامة فارقة في العلاقة ما بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير، إذ بدأ الحديث عن علاقة مع طرف فلسطيني رسمي معترف به هو "منظمة التحرير الفلسطينية"، وقد طغى البعد الأمني والعسكري في الإتفاق على بعده الإنساني والقانوني. ويبين هذا الإتفاق أن الدولة اللبنانية تنازلت بشكل مباشر عن جزء من سيادتها على أرضها (المخيمات) كما اعترفت بالتشكيل المسلح الفلسطيني. لم يكن هذا الإتفاق خيار الدولة اللبنانية ولا الشعب اللبناني، بل كان إتفاقاً فرضته اللحظة الإقليمية وقد أنهى مرحلة من الإشتباكات والصدامات بين قيادة الثورة الفلسطينية والجيش اللبناني وحلفاء الطرفين.
1970	أيلول الأسود: حدث تصادم بين السلطات الأردنية والمقاومة الفلسطينية أدى إلى إبعاد الوجود الفلسطيني المسلح من الأردن وانتقاله إلى لبنان.
1975	حرب السنتين: ساهم الفلسطينيون بشكل فاعل فيها وكان لها الأثر الكبير في النظرة إلى الفلسطينيين والعلاقات معهم.
1976	دخول الجيش السوري إلى لبنان بداية وتحوله إلى قوات ردة بمشاركة قوات عربية بموجب قرار الجامعة العربية.
1978	غزو جنوب لبنان من قبل العدو الإسرائيلي، وخلق منطقة عازلة بعرض 10 كيلومتر في عمق الأراضي اللبنانية.
1982	الإجتياح الإسرائيلي الذي أسفر عن إخراج م.ت.ف من لبنان، مما أدى إلى استفحال البطالة والى تهجير عدد كبير من سكان مخيمات الجنوب وبيروت.
1982	مذبحة صبرا وشاتيلا
1983	إنفجار الوضع بين الموالين والمعارضين لفتح خاصة في مخيمات الشمال والبقاع
1985 / 1987	حرب المخيمات في بيروت والجنوب

1987	إلغاء اتفاق القاهرة
1991	فتح الحوار بين الحكومة اللبنانية والفلسطينيين بشأن الحقوق الإجتماعية وتشكيل لجنة وزارية بالتزامن مع انعقاد مؤتمر مدريد
1993	إتفاق أوسلو : أخرج فعليا منظمة التحرير ومؤسساتها من لبنان، وفصل بين ملف العودة وملف المفاوضات حول الأرض، مما شكل عاملا من عوامل التوتر اللبناني الفلسطيني وعطل لجنة الحوار التي أنشئت عام 1991
2001	صدور قانون منع التملك
2005	إنشاء لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني
2005	منح الفلسطينيين حق ممارسة بعض الأعمال التي كانت محصورة باللبنانيين
2006	فتح مكتب ممثلية منظمة التحرير في بيروت
2006	الإعتراف بجواز السفر الفلسطيني الصادر عن السلطة الفلسطينية.
2007	حرب نهر البارد
2008	إطلاق "إعلان فلسطين في لبنان"
2011	إفتتاح مقر سفارة دولة فلسطين في بيروت بحضور الرئيس محمود عباس ورئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي

2. بدايات لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني عام 2005

في ت 1 (أكتوبر) 2005، أنشئت لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني لملء فراغ كبير في الإدارة اللبنانية خلفه التعاطي التاريخي مع الوجود الفلسطيني في لبنان من زاوية أمنية من جهة، ومن جهة أخرى الفراغ الذي خلفته منظمة التحرير الفلسطينية بعد انتقال أولوياتها إلى داخل فلسطين، المنظمة التي كانت تؤمن المداخل لحوالي ٦٥٪ من الفلسطينيين. وقد كان الهدف من إنشاء لجنة الحوار متابعة الشؤون الفلسطينية برمتها وقياس تأثيراتها على لبنان ورفع توصيات للحكومة اللبنانية. وقد ضمت اللجنة فريق عمل يتألف من ممثلين عن وزارات متعددة، كلف بالتعاطي مع جميع المسائل المتعلقة بالوجود الفلسطيني من أجل تطبيق سياسة تهدف لتحسين الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين.

تم اعتماد خطة عمل بعد مشاورات مطولة مع خبراء لبنانيين وفلسطينيين درسوا جميع المشاكل وتقدموا بتوصيات وملاحظات بهذا الشأن. وقد تضمنت هذه التوصيات اقتراحا بإنشاء لجنة ملحقه بمكتب رئاسة مجلس الوزراء، ليحظى الملف الفلسطيني، نتيجة ذلك، بإدارة مدنية، بعدما تم التعاطي معه ولسنوات طويلة على أنه ملف أمني بحت. وأسندت إلى هذه اللجنة مهمة التنسيق مع كافة الوزارات والعمل على اتخاذ التدابير الإدارية المناسبة التي من شأنها تحسين الوضع وبناء الثقة؛ إذ كانت الحاجة ملحة للتوصل إلى مقارنة واقعية بعيدة المدى بمقدورها نزع فتيل واحدة من القضايا الأكثر حساسية في البلاد.

لقد وضعت حكومة الوحدة الوطنية، برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة، الأسس لهذه السياسة وطورتها. حيث ساهم التمثيل الواسع لجميع الأطياف السياسية في الحكومة في إرساء عمل هذه اللجنة من جهة وفي تحقيق مقارنة وطنية حظيت بإجماع كبير من جهة أخرى.

شملت مهام فريق العمل المشكل المحاور الأربعة التالية:

1. معالجة المسائل الحياتية والاجتماعية والإقتصادية والقانونية والأمنية داخل المخيمات ولللسطينيين المقيمين في لبنان بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين UNRWA.
2. وضع آلية لإنهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات.
3. إطلاق الحوار حول معالجة قضية السلاح داخل المخيمات لجهة تنظيمه وضبطه.
4. درس إمكانية إقامة علاقات تمثيلية بين لبنان وفلسطين.

كما ارتكزت خطة العمل الحكومية على مبادئ أساسية أربعة هي:

- أ. الإحترام الكامل لسيادة الدولة اللبنانية وأمنها وقوانينها.
- ب. الدعم الكامل لجميع حقوق اللاجئين الفلسطينيين وأهمها حق العودة.
- ت. تأمين العيش الكريم واللائق للاجئين الفلسطينيين بانتظار الحل العادل والشامل للصراع العربي الإسرائيلي.

ث. تحميل المجتمع الدولي قسطه من المسؤولية في حل قضية اللاجئين.

3. لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني بعد عام 2006

تجاوبت الدول المانحة بشكل جيد مع فكرة إنشاء اللجنة، وبدأت النقاشات في بداية عام 2006 بهدف إنشاء فريق دعم تقني لمساعدة لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني في إتمام مهماتها. وكان هذا الفريق ممولا من قبل المركز الكندي من أجل تنمية البحوث الدولية.

بيد أن إبرام الإتفاق تأجل بسبب حرب تموز 2006، لتستأنف المباحثات من جديد في الخريف من العام نفسه. وفي ك1/ يناير 2007، أنشئ فريق الدعم التقني وبدأ مهماته التي قطعتها المعارك الدائرة بين الجيش اللبناني ومجموعة فتح الإسلام الإرهابية والتي أسفرت عن تدمير مخيم نهر البارد في شمال لبنان.

لعبت لجنة الحوار، برئاسة السفير خليل مكاوي، دورا مهما في معالجة الصراع الدائر ومتابعة وتأمين احتياجات اللبنانيين المقيمين بجوار المخيم. كما قامت بتأمين المساعدات للمدنيين المشردين من بيوتهم وبدأت بمباحثات تتعلق بإعادة إعمار المخيم أدت إلى عقد مؤتمر دولي في فيينا لهذه الغاية.

شغلت حرب نهر البارد وتداعياتها ومسألة إعادة إعمار المخيم لجنة الحوار واستنفذت كل مواردها. لذلك تحتم إنتظار عام 2009 لوضع استراتيجية تهدف إلى العودة التدريجية والخجولة لتفويض لجنة الحوار المذكور آنفا.

4. نجاحات لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني

يجدر القول هنا أن سياسة لجنة الحوار نجحت في المجالات التالية:

1. ملأت الفراغ الحاصل في الإدارة اللبنانية في ما يتعلق بقضية اللاجئين

2. سمحت للإدارة اللبنانية ببناء الخبرة والمعرفة اللزمتين حول مسألة اللاجئين الفلسطينيين؛ وكان لذلك الأثر الكبير في تحسين أدائها.
3. سمحت للبنانيين والفلسطينيين بالمشاركة معا في هذه العملية مع انضمام المنظمات غير الحكومية الناشطة والمتقفين ومشاركة المجتمع المدني والأحزاب السياسية والجمعيات المهنية.
4. أعادت العلاقات مع منظمة التحرير وحافظت على العلاقات مع كل الفصائل الفلسطينية.
5. نجحت في كسب دعم الدول المانحة عالميا والمنظمات غير الحكومية لقضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

بإمكاننا فهم أهمية ووقع تلك الإنجازات عندما نقارنها بما سبقها أي قبل عام ٢٠٠٥، إذ أن نقطة الإنطلاق كانت ما دون الصفر، خاصة مع فقدان التواصل بين اللبنانيين والفلسطينيين وضعف الخبرات الوطنية في هذا المجال وعدم ثبات السياسات في التعاطي مع المسائل الحساسة.

5. لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني بعد عام 2013

لا تزال التحديات كبيرة جدا وقد زادت صعوبة مع نزوح عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا في ظل الصراع الدائر فيها، مما استنفذ موارد وامكانيات لبنان والأونروا معا. إن أصعب التحديات تكمن في تعزيز الإرادة السياسية للحكومة من أجل إبقاء هذه القضية على سلم الأولويات، على الرغم من كل التطورات اللبنانية والإقليمية. إن قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان قضية سياسية بامتياز. كما أنها متصلة بكل أزمة أو انقسام في المجتمع اللبناني، وذلك منذ النكبة. إن المقاربة المفيدة لهذا الملف تقوم على التوازن بين الأبعاد السياسية والأبعاد الإدارية التي تتساوى في الأهمية، إلا أنها تحتاج إلى آليات منفصلة. فمستقبل لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني ومستقبل التعاطي الرسمي اللبناني مع هذا الملف يعتمدان بشدة على هذه الفكرة القائمة على فصل آليات التعاطي السياسي والإداري مع تلك القضية.

لقد نجحت اللجنة إلى حد ما في ترسيخ موقعها في قلب الإدارة اللبنانية بالقرب من مركز اتخاذ القرارات في رئاسة مجلس الوزراء وذلك من خلال تطوير دور تنسيقي واستشاري ساهم في معالجة قضايا عديدة متعلقة بتفويضها وبسياسة الحكومة. كما طور رؤسائها المتعاقبون: السفير خليل مكايي والمحامية مايا مجذوب والسفير عبد المجيد قصير، فريقا تقنيا باتت له هوية ذاتية وبات يلعب دورا تنسيقيا وبحثيا مهما، ليس على صعيد الحكومة والإدارة فقط، بل على صعيد المجتمع المدني والمؤسسات السياسية وحتى المؤسسات الدولية أيضا.

إلا أن أبرز عيوبها يكمن في افتقارها للسلطة التقريرية والتنفيذية داخل الحكم وفي تفويضها الفضفاض وفي اعتمادها على تمويل المانحين حصرا حتى أوائل ٢٠١٣.

طوال السنوات الثمانية الأخيرة، اكتسب أعضاء لجنة الحوار معرفة وخبرة لا يستهان بهما، مما يؤهلها لطرح رؤية مستقبلية أكثر تقدما، من خلال وضع مسودة لخطة عمل الحكومة اللبنانية على المديين القصير والمتوسط.

ويهدف التوصل إلى ذلك، قام رئيس لجنة الحوار، الدكتور خلدون الشريف وبالتعاون مع المركز الكندي من أجل تنمية البحوث الدولية الذي واكب أعمال اللجنة منذ انطلاقتها بعقد سلسلة مشاورات مع الأطراف المعنية تضمنت:

1. الرؤساء السابقين للجنة الحوار
2. الفصائل والأحزاب الفلسطينية
3. الأحزاب السياسية اللبنانية
4. المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال
5. المنظمات غير الحكومية اللبنانية والفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني
6. خبراء لبنانيين وفلسطينيين
7. وزراء حاليين وممثلين عن الوزارات في الحكومة اللبنانية وموظفين حكوميين
8. استشارات داخلية

أما الأفكار التي انطلقت منها المشاورات، فهي:

- أ. البناء على العبر المستخلصة في السنوات الثمانية الماضية وعلى نقاط الإجماع الذي حظي به هذا الملف. إذ أن الوقت حان لإعادة تقييم عمل اللجنة وإعادة النظر في هيكلتها وتفويضها.
- ب. اعتماد اللجنة بشكل كلي على التمويل الدولي مما يهدد استمرارها.
- ت. ضرورة الانتقال إلى إنشاء مؤسسة حكومية تقوم بالمهام التنفيذية الضرورية لمعالجة مسألة اللاجئين الفلسطينيين بجميع أبعادها.
- ث. الإبقاء على الإدارة السياسية والمدنية لهذا الملف وعدم تكرار خطأ التعاطي الأمني البحت.

التوصيات

1. العمل على تعزيز الخبرة والمعرفة اللتين راكمتهما اللجنة بأعضائها وفريق عملها في السنوات الثمانية الماضية والبناء عليهما لنقلها إلى المؤسسة البديلة.
2. دراسة شكل المؤسسة المرتقبة ومهامها التنفيذية والقانونية والإدارية والمؤسسية.
3. تقديم المقترح إلى الجهات المختصة من أجل مناقشته وإقراره.

شكل المؤسسة المرتقبة

ناقش المشاركون في الجلسات وورش العمل اقتراحات خمسة تتناول شكل المؤسسة المرتقبة:

- وزارة
 - مديرية عامة
 - وزارة دولة ومديرية عامة
 - هيئة عليا
 - الحفاظ على لجنة الحوار كما هي.
- وقد اتضح من خلال النقاش المعمق أن البنية الأكثر مرونة وفاعلية هي في تحويل اللجنة إلى هيئة عليا لشؤون اللاجئين، وتكون برئاسة رئيس الحكومة وعضوية وزراء وبتفويض محدد بقانون. وتأسيسا على ما تقدم، تم إعداد مشروع المرسوم الرامي إلى إحالة مشروع القانون إلى مجلس النواب لإنشاء الهيئة العليا لشؤون اللاجئين الفلسطينيين.

III. مشروع قانون إنشاء الهيئة العليا لشؤون اللاجئين الفلسطينيين

المادة الأولى

تتشأ، بموجب هذا القانون، هيئة تابعة لمجلس الوزراء تسمى "الهيئة العليا لشؤون اللاجئين الفلسطينيين" تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالين المالي والإداري وذلك ضمن حدود أهدافها ومهامها.

تعنى الهيئة بالإشراف على مختلف شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

المادة الثانية

تتألف الهيئة العليا لشؤون اللاجئين الفلسطينيين من:

- | | |
|---------------|------------------------------|
| رئيسا | - رئيس مجلس الوزراء |
| نائباً للرئيس | - نائب رئيس مجلس الوزراء |
| عضوا | - وزير الخارجية والمغتربين |
| عضوا | - وزير الداخلية والبلديات |
| عضوا | - وزير المالية |
| عضوا | - وزير الأشغال العامة والنقل |
| عضوا | - وزير الدفاع الوطني |
| عضوا | - وزير الصحة العامة |
| عضوا | - وزير العمل |
| عضوا | - وزير الطاقة والمياه |
| عضوا | - وزير الشؤون الإجتماعية |

ينضم الوزراء إلى الهيئة حسب الحاجة وكل باختصاصه، كما تستعين الهيئة بالمديرين العامين وبكل من تراه ضروريا من الإدارات والمؤسسات العامة والخاصة.

وعند اللزوم، تتم الإستعانة بالأشخاص المعنيين، ضمن الضوابط التي ترسيها المبادئ الاساسية المعتمدة في قانون المحاسبة العمومية (إجراء مناقصات لتلزم خدمات)، وفي قانون الوظيفة العامة عند التعاقد مع أشخاص لقاء أجر.

المادة الثالثة

تتولى الهيئة العليا المهام التالية:

1. تمثيل الحكومة اللبنانية في المحافل العربية والدولية التي تعنى بالشأن الفلسطيني؛
2. المساهمة في إعداد ملف لبنان التفاوضي حول قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة؛
3. التعاون مع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين UNRWA والإشراف على نشاطها داخل الأراضي اللبنانية وتنسيق أعمالها مع سائر الوزارات والدوائر الحكومية المعنية؛
4. معالجة المسائل الحياتية والاجتماعية والإقتصادية والقانونية والأمنية المتعلقة بمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين UNRWA؛
5. التنسيق بين الوزارات والمؤسسات والإدارات الرسمية بما يختص بالشأن الفلسطيني؛
6. تعزيز ودعم الحوارات اللبنانية والفلسطينية، والإشراف على الحوار اللبناني مع كافة الفصائل والقوى الفلسطينية وادارته؛
7. إنشاء المرصد الوطني للشؤون الفلسطينية وادارته؛
8. متابعة ورصد الشؤون الفلسطينية عربيا واقليميا ودوليا؛
9. وضع هيكلية إدارية للهيئة تشمل تحديد الأجهزة العاملة فيها وصلاحيات ومسؤوليات كل منها؛
10. إقرار نظام مالي لأعمال الهيئة العليا؛
11. قبول الهيئات ذات الصلة المقدمة إلى الدولة اللبنانية، على ألا تخضع هذه الهيئات إلى أي ضرائب أو رسوم جمركية، مالية، بلدية أو مرفئية أو غيرها.

المادة الرابعة

تتكون موازنة الهيئة من:

1. الهبات التي ترددها.

2. مساهمة الدولة، على أن تدرج المبالغ المخصصة لذلك سنويا في الموازنة العامة.

المادة الخامسة

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

IV. الهيكل التنظيمي العام للهيئة العليا لشؤون اللاجئين الفلسطينيين

إن الهيئة المقترحة هي هيئة عليا برئاسة رئيس الحكومة وعضوية الوزراء المختصين. يتولى إدارتها وتنسيق عملها أمين عام يعين لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد. يكون الأمين العام مسؤولا عن حسن سير العمل في الهيئة وعن قيامها بالمهام والواجبات المنوطة بها بموجب هذا "الإقتراح"، ويتولى المهام التالية:

- إعداد جدول إجتماع الهيئة العليا لشؤون اللاجئين الفلسطينيين ومتابعة تنفيذ مقرراتها؛
- تمثيل الحكومة اللبنانية في المحافل العربية والدولية التي تعنى بالشأن الفلسطيني؛
- التعاون والتنسيق مع الأونروا والإشراف على عملها؛
- التنسيق مع الدول المانحة والمنظمات الدولية؛
- التعاون والتنسيق مع مختلف الوزارات والمؤسسات الرسمية اللبنانية والجيش والقوى الأمنية والمؤسسات الفلسطينية من رسمية وشعبية؛
- قيادة فريق العمل في تنفيذ المهام.

تشكل إدارة الهيئة من مصلحتين: مصلحة التخطيط ومصلحة التنفيذ.

1. مصلحة التخطيط

وتتكون من:

أ. دائرة التخطيط الإستراتيجي التي تعنى بـ:

- وضع خطة العمل للهيئة على المستوى المتوسط والطويل الأمد؛
- وضع خطط لتحسين أوضاع المخيمات ومحيطها بالتعاون مع وكالة الغوث والمنظمات الدولية والجهات المختصة؛
- إعداد الدراسات العلمية والخلفيات التقنية لتسهيل بناء مواقف الحكومة اللبنانية حول القضايا المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين؛
- تحضير مشاريع اقتراحات من أجل التمويل؛
- تحضير الوثائق لمشاركة لبنان في الإجتماعات الإقليمية والدولية.

ب. دائرة المرصد الوطني وتقوم بـ:

- إعداد مسح شامل وجمع المعلومات والبيانات والدراسات المتعلقة بالوجود الفلسطيني على الأراضي اللبنانية من أجل إصدار مؤشرات تستخدم كأداة لاتخاذ القرارات وتحديد السياسات؛
- رصد وتوثيق التطورات والقرارات المتعلقة بالمسألة الفلسطينية عربيا واقليميا ودوليا.

ت. دائرة الشؤون القانونية، وتناط بها المهام التالية:

- تحضير مشاريع القوانين الخاصة التي ترعى شؤون اللاجئين الفلسطينيين على الأراضي اللبنانية ورفدها بالدراسات الحقوقية التي تعنى بالوجود الفلسطيني؛
- تقديم الإستشارات القانونية لدعم الحوار بين اللبنانيين والفلسطينيين.

2. مصلحة التنفيذ

وتتكون من:

أ. دائرة التنسيق وتقوم بما يلي:

- التعاون مع والتنسيق بين الوزارات والمؤسسات اللبنانية المعنية بتنفيذ القرارات المتعلقة بالوجود الفلسطيني في لبنان؛
- تنفيذ الخطط والمشروعات ضمن خطة عمل اللجنة بما في ذلك التعاون مع والتنسيق بين مختلف المنظمات غير الحكومية العاملة بالشأن الفلسطيني في تنفيذ الخطط الموضوعة؛
- تنفيذ أي مهام يكلفها بها الأمين العام.

ب. دائرة التواصل والإعلام وتقوم بـ:

- التواصل مع وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة والإلكترونية؛
- المساهمة في إعداد وتنظيم الحوارات واللقاءات وورش العمل؛
- التوجه إلى الرأي العام اللبناني والفلسطيني لتفعيل التواصل بينهما؛
- مواكبة مشاركة ممثلي لبنان في المحافل الإقليمية والدولية.